

موجهو التربية والتعليم بمغاعة في المنيا يتبادلون الضرب ويحطمون المكاتب وإصابة اثنين



الثلاثاء 11 أغسطس 2026 08:00 م

اندلعت مشاجرة بين عدد من الموجهين وأعضاء التوجيه الفني داخل الإدارة التعليمية بمركز مغاعة في محافظة المنيا، وأسفرت عن إصابة موجهين اثنين إصابات بالغة، وتحطيم مكاتب وتجهيزات إدارية، وإرباك الموظفين والمتدربين على المبنى

وتكشف الواقعة انهيارًا يتجاوز خللاً وظيفيًا عابرًا، بعدما تسلس العنف إلى مؤسسة يفترض أن تضبط المدارس وتحمي رسالتها، بينما تترك السلطة قطاعات التعليم تواجه الإهمال والفوضى وتآكل المعايير تحت وطأة إدارة لا تتحرك إلا بعد الكارثة

وبحسب التفاصيل المتداولة، بدأت الأزمة بمشادة كلامية حادة داخل مكاتب التوجيه، قبل أن تتحول إلى اشتباك بالأيدي، استخدمت خلاله أدوات مكتبية ومقاعد، ما أدى إلى تكسير محتويات عدة غرف وتحويل مقر الإدارة إلى ساحة فوضى

وفي غضون دقائق، تعرض موجه لغة عربية لضربة أحدثت جرحًا قطعياً غائرًا في الرأس ونزيفًا، بينما أصيب موجه آخر بكسر مضاعف في الذراع، قبل نقلهما إلى المستشفى العام لتلقي الإسعافات وتحرير التقارير الطبية اللازمة

وعلى وقع الصدمة، تدخل موظفون داخل المبنى لفض الاشتباك والسيطرة على المتشاجرين، بعدما عجز التسلسل الإداري عن احتواء الخلاف منذ بدايته، وهو ما يطرح أسئلة بشأن آليات التعامل مع النزاعات ومستوى التأهيل القيادي داخل الإدارة

ولم تقتصر الخسائر على الإصابات، إذ طالت أعمال التكسير مكاتب وغرفًا وتجهيزات مملوكة للدولة، بما يعني تحميل المال العام تكلفة نزاع كان يمكن منعه لو وجدت رقابة جادة وقواعد واضحة للمساءلة والانضباط المهني

عنف يكشف خلل الإدارة

ومن جانبه، انتقد النائب حسين غيتة غياب الرقابة والمتابعة داخل إدارة مغاعة التعليمية، وطالب بتحقيق موسع يحدد المتورطين والمقصرين، محذّرًا من أن وقوع الاشتباك داخل جهة تعليمية يضرب صورتها وقدرتها على فرض الانضباط بالمدارس التابعة لها

وفي هذا الإطار، تبدو المطالبة البرلمانية اختبارًا لجدية الوزارة لا مناسبة لإصدار بيان عابر، فالمطلوب إعلان نتائج التحقيق للرأي العام، وتحديد المسؤولية الإدارية، وحصر التلفيات، وكشف ما إذا كانت شكاوى أو خلافات سابقة قد جرى تجاهلها

وبعيدًا عن التبريرات، فإن الصمت الإداري أو الاكتفاء بنقل بعض الموظفين سيكرسان ثقافة الإفلات من المحاسبة، لأن العنف داخل مؤسسة حكومية لا يعالج بالتسويات المغلقة، بل بإجراءات قانونية شفافة تحمي العاملين والمال العام وهيبة الوظيفة التعليمية



إدارة مغاعة التعليمية

16 hours ago



بيان رسمي من إدارة مغاعة التعليمية
تابعت إدارة مغاعة التعليمية باهتمام ما تم تداوله بشأن السؤال البرلماني المقدم من
النائب/ حسين غيثه عضو مجلس النواب إلى السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد
وزير التربية والتعليم والتعليم الفني بشأن ما أثير حول الواقعة التي شهدها مقر
الإدارة.

وإذ تؤكد إدارة مغاعة التعليمية احترامها الكامل لمجلس النواب وأعضائه وحرصها
على التعاون مع جميع الجهات الرقابية والتنفيذية فإنها تود توضيح عدد من النقاط
للرأي العام: [See more](#)

ووفقًا للخبير التربوي كمال مغيث، تعاني منظومة التعليم أزمات تراكمية لا تعالجها الحلول المؤقتة، وقد وصف سياسات مواجهة نقص
المعلمين والفصول بأنها غير جذرية، معتبرًا أن إنقاذ التعليم يتطلب مشروعًا وطنيًا وتمويلًا حقيقيًا وإدارة مسؤولة

وانطلاقًا من رؤية مغيث، لا يمكن فصل مشاجرة مغاعة عن بيئة أنهكتها المركزية وضعف التمويل وتراجع الرقابة، إذ تنتج الإدارة المرتبكة
نزاعات مكتومة، ثم تفشل في اكتشافها مبكرًا، قبل أن تنفجر داخل المكاتب على هذا النحو المهين

وفي المقابل، تواصل الوزارة تقديم خطاب يتحدث عن تطوير المناهج والرقمنة، بينما تكشف الوقائع اليومية أن أبسط شروط الإدارة
الآمنة ليست مضمونة، وأن الشعارات لا تستطيع إخفاء مؤسسات يتعارك مسؤولوها بالأثاث بدل إدارة أزمات المدارس التابعة لهم

وبالتوازي مع ذلك، تستعد المدارس لعام دراسي جديد وسط عجز في المعلمين وارتفاع للكثافات وضعف الإمكانيات، في حين يفترض أن
تقود الإدارات التعليمية عمليات المتابعة والتوزيع وحل المشكلات، لا أن تتحول هي نفسها إلى مصدر للفوضى والعنف

الانضباط يبدأ من القيادة

ومن زاوية تربوية، يؤكد أستاذ علم النفس التربوي بجامعة عين شمس تامر شوقي أن الانضباط عنصر رئيسي يتوقف عليه نجاح تطوير
المناهج وطرق التدريس والتقويم، وأنه يمثل أساس نجاح أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة

وبناءً على رأي شوقي، فإن إدارة تعجز عن ضبط علاقات العاملين داخل مقرها يصعب أن تقنع الطلاب والمعلمين بقواعد الانضباط، لأن
القدوة المؤسسية تبدأ من القيادات والموجهين قبل أن تتحول إلى لوائح وعقوبات معلقة على جدران المدارس

وفوق ذلك، يحمل التوجيه الفني مسؤولية متابعة أداء المعلمين وتصحيح أوجه القصور وضمان جودة التدريس، ولذلك تضاعف المشاجرة
خطورة المشهد، إذ صدرت عن أشخاص يفترض أنهم مرجع مهني وسلوكي لمن يعملون داخل الفصول والمدارس

ومن ناحية أخرى، أعادت الواقعة فتح ملف اختيار القيادات التعليمية ومعايير تقييمها، بعدما غلب الولاء الإداري والقدرة على تنفيذ
التعليمات على الكفاءة في إدارة البشر وتسوية النزاعات، فكانت النتيجة هياكل عاجزة عن منع خلاف من التحول إلى اعتداء

وعوضًا عن انتظار تكرار الحوادث، تحتاج الوزارة إلى مراجعة بيئة العمل داخل الإدارات، وتفعيل قنوات الشكاوى المحايدة، وتدريب القيادات
على إدارة النزاع، وإجراء تقييمات نفسية ومهنية للمواقع الإشرافية، مع حماية المبلغين من الانتقام أو النقل التعسفي

وإلى جانب ذلك، يجب فحص سجلات الحضور والشكاوى ومحاضر الاجتماعات السابقة داخل إدارة مغاعة، لتحديد جذور النزاع وما إذا كان
مرتبطًا بتوزيع الاختصاصات أو الترقيات أو المصالح، بدل اختزال القضية في لحظة غضب منفصلة عن أسبابها المؤسسية

وعلى المستوى الإنساني، وجد الموظفون والمواطنون أنفسهم وسط اشتباك عنيف داخل مرفق عام قصدوه لإنجاز مصالح تعليمية، بما
عرض سلامتهم للخطر وعمق شعورهم بأن المؤسسات التي يفترض أن تخدمهم لم تعد قادرة حتى على حماية مقارها

أزمة أوسع من مشاجرة

وفي قراءة مجتمعية، طالبت داليا الحزاوي مؤسسة ائتلاف أولياء أمور مصر سابقًا بعدم التهاون مع حوادث العنف، وتطبيق قواعد
الانضباط بحزم، واتخاذ إجراءات تضمن بيئة تعليمية آمنة، مع تفعيل الإشراف والرصد والتدخل المبكر لمنع التجاوزات

واستنادًا إلى طرح الحزاوي، فإن توفير الأمان لا يخص الطلاب وحدهم، بل يشمل المعلمين والموجهين والموظفين والمتدربين على
الإدارات، ما يجعل التحقيق في واقعة مغاعة ضرورة لحماية البشر، وليس مجرد إجراء لحفظ صورة الوزارة أمام الجمهور

وبصورة أوسع، تأتي المشاجرة بعد انتقادات شهدتها المنيا خلال امتحانات الثانوية العامة بشأن تداول وسائل الغش وضعف التأمين
والمتابعة، وهو ما يعزز المخاوف من وجود قصور إشرافي متكرر لا حوادث منفصلة يمكن احتواؤها ببيانات مقتضبة

وعلى خلاف الرواية التي قد تحصر المشكلة في سلوك أفراد، فإن تكرار مظاهر الفوضى داخل قطاع التعليم يكشف مسؤولية هيكل إداري كامل، يبدأ من الوزارة ويمر بالمديرية وينتهي بالإدارة، حيث تضعف المحاسبة وتتوه المسؤوليات بين المكاتب

ومن ثم، يصبح السؤال الحقيقي متعلقاً بمن راقب أداء إدارة مغاغة قبل الاشتباك، ومن تلقى الشكاوى، ومن امتنع عن التدخل، ومن يتحمل تكلفة التلفيات، لأن محاسبة المشاركين وحدهم لن تكشف شبكة التقصير التي سمحت بتدهور الأوضاع

ولذلك، ينبغي أن يشمل التحقيق القيادات الإدارية والمسؤولين عن المتابعة، وألا يقتصر على طرفي الاشتباك، مع نشر نتائجه وإعلان العقوبات والإجراءات التصحيحية، حتى لا تتحول القضية إلى تسوية داخلية تحفظ المناصب وتترك أسباب الانفجار قائمة

وفي المحصلة، تكشف مشاجرة مغاغة صورة قاتمة لمنظومة طالب التلاميذ بالانضباط بينما تعجز بعض قياداتها عن احترام حرمة المؤسسة، وتفرض اللوائح على المدارس بينما تتراجع أمام الفوضى حين تصل إلى مكاتب الإدارة وأصحاب السلطة الوظيفية

وأخيراً، لن تستعيد الإدارة التعليمية ثقة المواطنين بإخفاء التفاصيل أو تدوير المسؤولين، بل باعتراف واضح بالخلل ومحاسبة عادلة وإصلاح بيئة العمل، لأن تعليماً تديره مؤسسات مضطربة لا يستطيع بناء جيل آمن أو مدرسة تحترم الإنسان